دور التنشئة الأسرية في تعزيز قيمة احترام القوانين من وجهة نظر الأمهات في مدينة حائل "دراسة في ضوء الثقافة الإسلامية"

د. بدريه بنت جارالله الشمري

أستاذ الثقافة الإسلامية المساعد، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والقانون في جامعة حائل

bjalshammari@uoh.edu.sa

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم التنشئة الأسرية واحترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية، والتعرف على وعي الأمهات بأهمية هذه القيمة لدى الأبناء، واستكشاف أبرز الأساليب التربوية المتبعة لتعزيزها إضافة إلى رصد التحديات التي تواجه الأسر، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات الأمهات وفق بعض المتغيرات.

وتنبع مشكلة الدراسة من أن الأسرة بوصفها المؤسسة الأولى لغرس القيم والسلوكيات قد تضعف في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة مما ينعكس سلبًا على سلوك الأبناء تجاه القوانين والنظام العام.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من مصدرين أساسيين: الاستبانة التي وُزعت على الأمهات في مدينة حائل لمعالجة الجانب الميداني، والمصادر النظرية من الكتب والدوريات والدراسات السابقة لإثراء الجانب النظري.

توصلت النتائج إلى أن للتنشئة الأسرية دورًا فاعلًا في تعزيز قيمة احترام القوانين وأن وعي الأمهات بأهمية هذه القيمة مرتفع، وهو وعي يستمد جذوره من الثقافة الإسلامية التي تؤكد على الطاعة بالمعروف والعدل واحترام النظام العام، كما تبين أن الأمهات يسهمن في غرس هذه القيم عبر القدوة الحسنة والتوجيه المستمر والربط بين القوانين والمفاهيم الشرعية رغم التحديات الثقافية والإعلامية المعاصرة.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى للمؤهل الدراسي، بينما ظهرت فروق لصالح الأمهات الأكبر من 30 عامًا مما يعكس أثر الخبرة والنضج الثقافي.

وأوصت الدراسة بتعزيز الوعي التربوي والشرعي لدى الأمهات، وتفعيل الشراكة بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية، ودمج مفاهيم احترام القوانين في المناهج بما يعزز المواطنة الصالحة والهوية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التنشئة، الأسرية، القيم، قيمة احترام القانون.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

يشهد المجتمع السعودي في العصر الحديث تحولات ثقافية وتربوية متسارعة، جاءت نتيجة لتطورات علمية وتقنية متلاحقة أسهمت في تغيير كثير من المفاهيم والأنماط الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع، مما ألقى بظلاله على منظومة القيم والسلوك وعلى رأسها قيمة احترام القوانين التي تُعد من الركائز الأساسية في بناء المجتمعات وتنظيم شؤونها وتحقيق الأمن والاستقرار وضمان العدالة والحقوق.

وتُعد الأسرة بمختلف مكوناتها اللبنة الأولى في غرس القيم وتشكيل الوعي لدى النشء، لما لها من دور محوري في التنشئة الاجتماعية والثقافية.

ومع ازدياد التحديات المعاصرة أصبح من الضروري الوقوف على مدى إسهام الأسرة في تعزيز احترام القوانين، خاصة في ظل ما تبذله المملكة العربية السعودية من جهود وطنية لبناء إنسان واعي ومنتمي يحترم النظام، ويشارك في نهضة وطنه حضاريًّا وثقافيًّا، مستنيرًا برؤية طموحة وشاملة (رؤية المملكة 2030).

وقد أكدت رؤية المملكة 2030 على أهمية تعزيز الشخصية السعودية من خلال غرس القيم الإسلامية والوطنية وتقوية الانتماء وتنمية المسؤولية، وهي مرتكزات لا تتحقق إلا من خلال بيئة أسرية متوازنة تقوم على أسس تربوية وثقافية راسخة.

وانطلاقًا من أهمية دور الأسرة في ترسيخ القيم الاجتماعية، وتحديدًا من وجهة نظر الأمهات اللاتي يمثلن محورًا فاعلًا في تربية الأبناء وتوجيههم، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور التنشئة الأسرية في تعزيز قيمة احترام القوانين في مدينة حائل، باعتبارها إحدى المناطق ذات الطابع الثقافي والمجتمعي المتميز، سعيًا إلى الوقوف على واقع هذه القيمة والكشف عن سبل تعزيزها في ضوء الثقافة الإسلامية ومقتضيات المرحلة المعاصرة.

مشكلة الدراسة:

تُعدُّ الأسرة المؤسسة الأولى لغرس القيم والسلوكيات في نفوس الأبناء، ومن أهم هذه القيم قيمة احترام القوانين؛ ومع التغيرات الاجتماعية والثقافية وتسارع وتيرة الحياة قد تضعف بعض الأسر في أداء هذا الدور مما ينعكس سلبًا على سلوك الأبناء تجاه النظام العام، ومن هنا تنبع المشكلة الرئيسة للبحث في التساؤل الآتي:

ما دور التنشئة الأسرية في تعزيز قيمة احترام القوانين من وجهة نظر الأمهات في مدينة حائل؟

تساؤلات الدراسة:

1. ما مستوى وعي الأمهات بأهمية احترام القوانين وفق منظور الثقافة الإسلامية؟
2. ما أبرز الأساليب التي تستخدمها الأمهات في التنشئة لغرس قيمة احترام القوانين؟
3. ما التحديات التي تواجه الأمهات في هذا الجانب؟
4. ما المقترحات التي تقدمها الأمهات لتعزيز احترام القوانين لدى الأبناء؟
5. ما الفروق بين استجابات الأمهات باختلاف (المؤهل العلمي والعمر).

أهداف الدراسة:

1. بيان مفهوم التنشئة الأسرية واحترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية.
2. التعرف على وعي الأمهات بأهمية احترام القوانين لدى الأبناء.
3. استكشاف الأساليب التربوية المستخدمة لتعزيز هذه القيمة.
4. رصد أبرز التحديات التي تواجه الأسر.
5. تقديم مقترحات عملية لتعزيز قيمة احترام القوانين في التنشئة.
6. الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات الأمهات حسب المتغيرات.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: يسهم في إثراء الدراسات في الثقافة الإسلامية وتربويات الأسرة من خلال الربط بين القيم القانونية والأسرية من منظور إسلامي.

الأهمية التطبيقية: يقدم أدوات قياس ومقترحات عملية للأسرة والجهات المهتمة بتنشئة الأبناء وغرس القيم.

حدود الدراسة:

المكانية: مدينة حائل.

الزمانية: الإجازة الصيفية لعام 1447هـ.

البشرية: الأمهات المقيمات في مدينة حائل.

الموضوعية: يركز على دور التنشئة الأسرية في تعزيز احترام القوانين دون غيرها من القيم.

مصطلحات الدراسة:

مفهوم الدور: يشير الدور في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى أنه هو السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب البنائي المرتبط بموقع الفرد ومركزه داخل مجتمع معين[1].

ويقصد به في الدراسة كما ترى الباحثة: مجموعة من الأعمال والأنشطة المقصودة التي يؤدي من خلالها الوالدين أو الأم بشكل خاص دورها الفاعل في تعزيز قيمة احترام القوانين والوعي بأهميتها لدى الأبناء.

مفهوم التعزيز: هي الممارسات والوسائل التربوية التي تتخذها الأم داخل الأسرة لترسيخ قيمة احترام القوانين في الوعي الثقافي للأبناء، وذلك من خلال دعم السلوكيات المتسقة مع النظام المجتمعي وربطها بالانضباط والطاعة بالمعروف مما يساهم في تكوين بيئة أسريه تحترم القانون وتربط بين احترامه والانتماء للهوية الحضارية للمجتمع.

مفهوم التنشئة الأسرية: هي عملية تربية الأبناء على الأخلاق وطرق التعامل مع الآخرين من خلال إكسابهم المهارات والقيم السائدة في البيئة الأسرية والاجتماعية[2].

والتنشئة الأسرية في ضوء التربية الإسلامية هي إعداد الأفراد وتعهدهم وتهذيب أخلاقهم في ظل المرجعية العقدية التي تستهدف بناء شخصية مسلمة سوية متزنة في ذاتها ومجتمعها وأهدافها الدنيوية والأخروية معًا[3].

وتعرف الباحثة التنشئة الأسرية في الثقافة الإسلامية بأنها جملة الأساليب التربوية التي يمارسها الآباء مع أبنائهم والمستمدة من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وتهدف إلى تنمية شخصياتهم وترسيخ هويتهم الإسلامية من خلال التفاعل اليومي وتوجيه السلوكيات وفق ما أمر به الشارع الحكيم.

مفهوم القيم: التعريف الاصطلاحي للقيم هي المبادئ والمعتقدات الأساسية والمثل والمقاييس، أو أنماط الحياة التي تعمل كمعيار عام للسلوك، أو نقاط تفضيل في صنع القرار، أو لتقويم المعتقدات والأفعال، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبُعد الأخلاقي والذاتي للأشخاص[4].

وتذهب الباحثة إلى القول بأن "القيم الإسلامية دستور متكامل مستمد من الدستور الرسمي للإسلام وهو القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، بما يعني أن هذه القيم ربانية المصدر تنظم علاقات الإنسان بنفسه

---

1 معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بدوي أحمد زكي، ط2/ 1994م، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص395.

2 أساليب التنشئة الأسرية والعنف في الوسط المدرسي، عبدالله بلعمري، 2016م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر.

3 سيكولوجية التنشئة الأسرية للفتيات، د. سعاد جبر سعيد ط2008/1، عالم الكتب الحديث إربد، جدارا للكتاب العالمي عمان.

4 (Halstead, J. M., & Taylor, M. J., 1996, p. 14

وبغيره من بني جنسه وبغيره من سائر المخلوقات، كما أنها تنظم علاقته بالكون وبخالقه جل وعلا، وتهدف في النهاية إلى استقرار المجتمع أفرادًا وجماعات وتحقيق السعادة لهم في الدنيا والآخرة"[1].

مفهوم القانون: هو الذي ينظم السلطة العامة أي الحكومة ويحدد علاقتها مع الأفراد، ويبين حقوقها وواجباتهم قبلهم، وحقوقهم وواجباتهم قبلها[2].

والمعنى المراد في هذه الدراسة احترام القوانين أي التزام الأبناء بالأنظمة والتشريعات المنظمة لحياة الفرد والمجتمع، بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

أدبيات الدراسة:

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي لقيمة احترام القوانين في الثقافة الإسلامية

تُعد القوانين إحدى الركائز الأساسية لتنظيم الحياة العامة، من خلال ضبط سلوك الأفراد بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع ويحفظ استقراره، وفي ضوء الثقافة الإسلامية يتجاوز مفهوم القانون الإطار الوضعي ليشمل الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية، أو تلك التي يضعها ولي الأمر لتحقيق الصالح العام، شريطة ألا تتعارض مع نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصدهما التشريعية. أما احترام القوانين، فهو التزام طوعي وامتثال نابع من وازع ديني وضمير أخلاقي، يتسق مع مقاصد الشريعة التي جاءت لحفظ الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال[3].

وتؤكد الثقافة الإسلامية أن احترام القوانين ليس مجرد التزام قانوني، بل هو واجب شرعي وأخلاقي نابع من طاعة الله عزوجل ورسوله صلى الله عليه وسلم وطاعة ولي الأمر في غير معصية، والأدلة الشرعية الدالة على ذلك كثيرة لا يسع المجال لبسطها، منها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ «النساء 59»، "والمراد بأولي الأمر- على الراجح- الحكام. وطاعتهم إنما تكون في غير معصية الله، فإذا أمروا بما يتنافى مع تعاليم الدين فلا سمع لهم على الأمة ولا طاعة، وإنما أمرنا الله- تعالى- بطاعتهم في غير معصية، لأنهم هم المنفذون لتعاليم الشريعة، وهم الذين بيدهم مقاليد الأمة التي يقومون على رعاية مصالحها، ولأن عدم طاعتهم يؤدى إلى اضطراب أحوال الأمة وفسادها"[4].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا﴾ «الإسراء 34»، "{وأوفوا بالعهد} الذي عاهدتم الله عليه والذي عاهدتم الخلق عليه. {إن العهد كان مسؤولا} أي: مسؤولين عن الوفاء به وعدمه، فإن وفيتم فلكم الثواب الجزيل وإن لم تفوا فعليكم الإثم العظيم"[5]، "وأوفوا بالعقد الذي تعاقدون الناس في الصلح بين أهل الحرب والإسلام وفيما بينكم أيضا، والبيوع والأشربة والإجارات، وغير ذلك من

1 طبيعة القيم دراسة مقارنة بين الإسلام والفلسفات الوضعية، د.أسماء سالم بن عفيف، مجلة الدراسات العربية كلية دار العلوم جامعة المنيا، المجلد الثاني العدد 46، 2022م، ص889.
2 كتاب مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالمكتبة الشاملة، 104/11.
3 كتاب الموافقات للشاطبي، (1/ المقدمة).
4 التفسير الوسيط للطنطاوي، (191/3).
5 تفسير السعدي، (ص457).

العقود"[1]، فهذه الآية تقرر مبدأ شرعيًا عظيمًا، إذ يدخل ضمن العهد جميع العقود والمواثيق والالتزامات التي يبرمها الإنسان سواء بينه وبين ربه أو بينه وبين الناس، وانطلاقًا من هذا التأصيل فإن القوانين والأنظمة المعاصرة التي يضعها ولي الأمر لتحقيق مصالح الرعية تُعد في الحقيقة عهدًا وميثاقًا بين الدولة والمجتمع، فاحترامها والالتزام بها يدخل في عموم الأمر الإلهي بالوفاء بالعهد.

كما أكدت السنة النبوية على أهمية الالتزام بالنظام في أحاديث كثيرة منها مارواه عبدالله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[2]، وقد شرح الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى هذا الحديث فبين أن المراد أنه يجب على المسلم طاعة ولي الأمر في ما أحب وما كره ما لم يأمر بمعصية؛ لأن طاعته امتثال لأمر الله ورسوله وحفظ للأمن ومنع للفوضى. وتشمل الطاعة الأنظمة التي لا تخالف الشرع، ولو لم يرد بها نص خاص مثل أنظمة المرور والتنظيمات الإدارية كما أن مخالفتها معصية توجب الإثم والتعزير؛ إذ في ترك الطاعة إبطال لهيبة ولي الأمر وإشاعة للفوضى[3].

كما أن في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم شواهد عديدة تؤكد على أهمية احترام القوانين والأنظمة بل والالتزام بها، فقد التزم عليه السلام ببنود صلح الحديبية التزامًا كاملًا، رغم أن ظاهر بعض الشروط كان فيه مشقة على المسلمين، إلا أن الوفاء بالعهود والمواثيق كان عنده مبدأً ثابتًا لا يتنازل عنه[4].

كما التزم الصحابة رضوان الله عليهم بالأنظمة التي أقرها الخلفاء الراشدون لتنظيم شؤون الدولة، مثل جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه[5]، وإنشاء الدواوين[6] وتنظيم الولايات في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهي أنظمة إدارية أُحدثت لتحقيق المصلحة العامة وحفظ الحقوق، مما يعكس وعيهم بأهمية النظام واحترامه بوصفه جزءًا من تعاليم الإسلام ومقاصده[7].

المحور الثاني: أبعاد قيمة احترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية

من خلال استقراء النصوص الشرعية وتحليل الأدبيات النظرية، يمكن تحديد الأبعاد الرئيسة لهذه القيمة على النحو الآتي:

1. البعد الشرعي (الالتزام الديني):

[1] تفسير الطبري، (444/17).
[2] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، رقم (7144)، (63/9).
[3] ينظر: كتاب شرح رياض الصالحين للشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى، (652/3).
[4] ينظر: البداية والنهاية لابن كثير، (381/4).
[5] ينظر: جمع القرآن حفظًا وكتابة علي العبيد، (ص30).
[6] ينظر: فتوح البلدان للبلاذري، (ص440).
[7] ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، (214/3).

يقوم على امتثال الأوامر والنواهي الواردة في القرآن والسنة باعتبار احترام القوانين جزءًا من طاعة ولي الأمر، وقد سبقت الإشارة في المحور السابق إلى الأدلة الشرعية من القرآن والسنة.

2. البعد الأخلاقي:

يرتبط البعد الأخلاقي ارتباطًا وثيقًا بقيمة احترام القوانين في الثقافة الإسلامية، إذ إن التشريعات في الإسلام تستند إلى منظومة من القيم الأخلاقية الرفيعة، كتحقيق العدل وحفظ الحقوق وصيانة الكرامة الإنسانية، وهي قيم أصيلة دعا إليها الشارع الحكيم، ومن ثمّ فإن التزام الفرد بالقوانين لا يُعدّ التزامًا نظاميًا فحسب بل هو سلوك أخلاقي نابع من الرقابة الذاتية والذي يعكس مستوى وعي الفرد بمسؤوليته تجاه نفسه ومجتمعه، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ [النحل: 90]، فالعدل قاعدة أساسية في سنّ القوانين وتنفيذها.

كما رسّخ النبي ﷺ هذا الربط بين الأخلاق والنظام حين قال فيما رواه عنه عبدالله بن عمر رضي الله عنه وأرضاه: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»[1]، وهو حديث يؤكد أن ضبط السلوك وحفظ الحقوق هما أساس النظام العام.

وعليه فإن النظام ليس مجرد لوائح وأنظمة مكتوبة وإنما هو أداة لتنظيم حياة الإنسان وفق مقاصد الشريعة التي تقوم على جلب المصالح ودفع المفاسد، واحترام القوانين والأنظمة هو جزء من الوفاء بالعهد الذي أمر الله به في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، كما أن طاعة ولي الأمر في غير معصية تدخل في إطار الالتزام الأخلاقي الذي يحفظ وحدة المجتمع، وبذلك يتضح أن البعد الأخلاقي في احترام القوانين ليس أمرًا ثانويًا بل هو الأساس الذي يمنح القوانين قوتها وفاعليتها، ويجعلها أداة لتحقيق الأمن والاستقرار والعدل في المجتمع[2].

3. البعد الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية):

ويقصد بها "وفاء الفرد بالتزاماته وتحمله المسؤولية تجاه دينه ونفسه وأسرته ومجتمعه ووطنه وإحساسه بالانتماء إلى كل ذلك، والعمل على تحقيق المصالح والأهداف الخاصه بها"[3]، امتثالًا لقول الله عزوجل: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ «المائدة 2»، وقوله عليه السلام: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"[4].

4. البعد الثقافي:

[1] رواه البخاري، كتاب الإيمان باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، رقم الحديث (10)، (11/1).
[2] ينظر: ثقافة احترام النظام، أحمد سعيد، (ص496).
[3] المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي التربوي، محمد محسن، (ص782).
[4] رواه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم الحديث (2586)، (1999/4).

يحتل البعد الثقافي مكانة محورية في ترسيخ قيمة احترام القوانين، إذ تمثل الثقافة الإسلامية منظومة متكاملة من القيم والمبادئ المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية التي توجه سلوك الأفراد والجماعات نحو الالتزام بالنظام العام بما يحقق المصلحة العامة ويحفظ الحقوق. فالالتزام بالنظام في الثقافة الإسلامية ليس مجرد انصياع للوائح مكتوبة، بل هو انعكاس للأخلاق الفاضلة والرقابة الذاتية، والذي يُعد جزءًا من الهوية الحضارية للأمة.

كما يرتبط هذا البعد ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الانتماء والهوية؛ فحين يلتزم الأفراد بالقوانين المنبثقة من قيمهم الدينية والثقافية فإنهم يعبرون عن انتمائهم الواعي لمجتمعهم، واعتزازهم بهويتهم الإسلامية والوطنية[1]. ومن أهم الوسائل التي تعزز هذه القيمة في الوعي المجتمعي: القدوة الحسنة، والأسوة الصالحة، والتعليم والتنشئة الاجتماعية التي تغرس في الفرد احترام النظام في أي زمان ومكان وفق ما أمر به الإسلام من طاعة ولي الأمر بالمعروف، والتي تسهم في بناء مجتمع منضبط يسوده العدل والتعاون والتكافل ويزداد فيه ارتباط الفرد بأمته وهويته ويعكس انتماءه لمجتمعه وحفاظه على هويته الحضارية[2]. قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: 143].

المحور الثالث: آثار احترام القوانين في بناء الفرد والمجتمع

أولًا على المستوى الفردي:

- تعزيز الانضباط الذاتي، فاحترام القوانين يغرس في الفرد روح الالتزام والرقابة الذاتية، مما يدفعه للالتزام بالأنظمة حتى في غياب الرقيب لقول النبي ﷺ: «اتق الله حيثما كنت»[3]إذ يشمل تقوى الله الالتزام بما يحقق المصلحة ويدفع المفسدة ومنها القوانين المشروعة، حيث تؤكد نظرية الضبط الاجتماعي أن الانضباط القيمي يقلل من السلوك الإجرامي[4]، وهو ما ينعكس في انخفاض معدلات الجرائم في المجتمعات التي يسود فيها احترام القانون.

- تحقيق الطمأنينة النفسية فالالتزام بالقوانين يمنح الفرد شعورًا بالأمان، لأنه يعيش في بيئة واضحة المعايير تحمي حقوقه وتحدد واجباته. فمثلًا المواطن والمقيم على حد سواء في الدول التي يسود فيها الانضباط القانوني مثل المملكة العربية السعودية يشعر بالأمان عند التعاملات التجارية أو في الحياة العامة لثقته بوجود نظام يحميه.

- تنمية الوعي بالحقوق والواجبات حيث إن القوانين تنظم العلاقات وتحدد الحقوق، والالتزام بها يربي الفرد على احترام حقوق الآخرين وعدم التعدي عليها.

---

[1] ينظر: درجة إسهام مقررات الثقافة الإسلامية في تعزيز مقومات الهوية الإسلامية، ابراهيم آل داوود، (ص51-52).
[2] ينظر: طبيعة القيم، أسماء سالم بن عفيف، (ص889-890).
[3] رواه الترمذي في سننه، أبواب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في معاشرة الناس، رقم الحديث (2102)، (93/4)، حديث حسن صحيح، الترغيب والترهيب للمنذري، (275/3).
[4] ينظر: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الاصلاح والتأهيل، أمين جابر و منصور الرشيدي، (ص2125).

ثانيًا على المستوى المجتمعي:

- تحقيق الأمن والاستقرار حيث يسهم احترام القوانين في تعزيز الأمن والاستقرار داخل المجتمع، فالتزام الأفراد بها يحدّ من مظاهر الفوضى والاعتداء على الحقوق، ويؤدي إلى تحقيق بيئة يسودها الانضباط والعدل، كما أن وجود مجتمع منضبط بالقوانين يشكّل ركيزة أساسية لبناء حضارة متماسكة ويُعطي مؤشرًا على رقيّ الدولة ووعي أفرادها، مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة بين الأمم، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد والتنمية، مثال ذلك المملكة العربية السعودية حققت مراتب متقدمة في مؤشرات الأمن العالمية بفضل تطبيق الأنظمة والالتزام بها مما جعلها ضمن مجموعة العشرين في ارتفاع نسبة مؤشر الأمان في تقرير التنمية المستدامة 2020م[1].

- تعزيز الثقة بين الأفراد والمؤسسات عندما يلمس الناس أن القانون يُطبّق بعدل تتعزز ثقتهم في الجهات الحكومية والقضائية وبالتالي يشعر الناس بالطمأنينه، وهذا تحقيق لأمر الله عزوجل قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: 58].

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالاستقرار القانوني يجذب الاستثمارات ويشجع على النشاط الاقتصادي، لأن المستثمرين يطمئنون لوجود بيئة آمنة تحكمها قوانين واضحة، و تشير الدراسات إلى أن غياب الاستقرار السياسي والقانوني يؤدي إلى اضطرابات واسعة النطاق كعنف الجماهير وتراجع الثقة في مؤسسات الدولة، وانكماش الاستثمارات وتدهور الأداء الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا يتضح أن غرس قيمة احترام القوانين في المجتمع على النقيض من ذلك حيث يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي بل ويعزز ثقة الأفراد بالمؤسسات ويدعم الاقتصاد الوطني عبر تشجيع الاستثمارات وتوفير بيئة آمنة للتنمية والتطوير[2].

- حماية الهوية والحفاظ على القيم المجتمعية: إن الالتزام بالقوانين يسهم في حماية الهوية الوطنية والمحافظة على القيم الثقافية والدينية التي يقوم عليها المجتمع، إذ يشكّل احترام النظام إطارًا يحول دون الذوبان في الثقافات الدخيلة أو الممارسات السلبية التي تخالف عادات المجتمع، ويعزز الانتماء والاعتزاز بالوطن، وقد أشار القرآن الكريم إلى أهمية المحافظة على القيم والهوية من خلال فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي تميزت بها هذه الأمة عن غيرها من الأمم الأخرى، قال تعالى:

- ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104]، فالالتزام بالقوانين التي تنسجم مع الشريعة يدخل ضمن

[1] ينظر: الهيئة العامة للإحصاء، يوم السبت، 16/آب/2025، على الرابط:
https://www.stats.gov.sa/w/news/17

[2] ينظر: عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، أميرة محمد، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 23 العدد 4، اكتوبر 2022م، ص9.

المعروف، بينما مخالفتها تُعد من المنكر الذي يجب النهي عنه، مما يجعل احترام القوانين ركيزة أساسية في حماية الهوية والقيم المجتمعية.

المحور الرابع: التحديات المعاصرة أمام غرس قيمة احترام القوانين وسبل تعزيزها.

يمثل غرس قيمة احترام القوانين في نفوس الأفراد تحديًا متزايدًا في ظل المتغيرات المعاصرة، إلا أن الثقافة الإسلامية بما تحمله من أصول راسخة قادرة على تقديم الحلول العملية لهذه التحديات، وفيما يلي أبرز التحديات وطرق معالجتها:

1. العولمة والانفتاح الثقافي.

أدى الانفتاح الإعلامي والثقافي إلى دخول أنماط من السلوك والقيم الوافدة التي قد تضعف من التزام بعض الأفراد بالأنظمة، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن العولمة ووسائل الإعلام أسهمت في إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية انعكست على وظيفة الأسرة ودورها التربوي، وأدت إلى صعوبة الحفاظ على الهوية أمام الانفتاح على الثقافات الأخرى.

أما معالجة هذا التحدي فإنه يتطلب التصدي لتأثيرات العولمة من خلال الاستثمار في الطاقات المحلية، والحفاظ على الثوابت الدينية والثقافية للمجتمع، بما يحقق التوازن بين الانفتاح على معطيات العصر والاستفادة منها والتمسك بما يوافق قيمنا الإسلامية وهويتنا الوطنية، كما أن مواجهة تحديات العولمة تستلزم تفعيل دور الأسرة والمؤسسات التربوية والاجتماعية والإعلامية في توعية الأبناء وتعزيز قدراتهم على التمييز بين ما يتوافق مع قيم المجتمع وما يتعارض معها بما يحفظ وحدة الأسرة ويحصّنها من الذوبان في الثقافات الوافدة[1].

2. ضعف الوعي القانوني.

يُعدّ الوعي القانوني ركيزةً أساس في نهضة المجتمعات وتشكيل ضميرها الجمعي؛ إذ يُنمّي إدراك الفرد لحقوقه وواجباته وقدرته على قراءة الواقع وتمييز الحقائق وترتيب الأولويات، بما يفضي إلى مواطنةٍ صالحةٍ تحفظ الأصالة والهوية والقيم المشتركة، وهو وعيٌ معتدلٌ منسجمٌ مع الفطرة ومقاصد الشريعة في صيانة الحقوق والأموال ومنع الإفساد، ويؤسّس لثقافة الحوار والإقناع والاحتكام إلى الحجّة بدل الصدام، كما يسهم في حماية الممتلكات العامة بوصفها أمانةً مشتركة، فيقلّل الهدر والخسائر ويضمن استدامة الخدمات، ومن ثمّ فإن ترسيخ الوعي القانوني عبر الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية والمدنية يمثّل مدخلًا عمليًّا لتعزيز الانتماء والمسؤولية والمشاركة في مشروعات التنمية والتحديث مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع الامتثال الطوعي وسيادة القانون واستقرار المجتمع وتقدّمه[2].

---

[1] ينظر: الثقافة الوافدة وعلاقتها بالتغير البنائي والوظيفي للأسرة دراسة ميدانية، منار أحمد السيد، المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة دمياط، المجلد 11 العدد الرابع، 2022م، ص196.

[2] ينظر: تعزيز الوعي القانوني في المجتمع السعودي وأثره في حماية الممتلكات العامة، عاصم مدخلي، المجلة العلمية لكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، المجلد الأول العدد 33، 2012م، ص471.

3. ازدواجية الخطاب التربوي والإعلامي.

من أبرز التحديات التي تعيق غرس قيمة احترام القوانين وقوع الأبناء في ازدواجية بين ما يتلقونه في الأسرة والمدرسة والمسجد من قيم أصيلة، وبين ما تبثه بعض وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من عادات وتقاليد دخيلة تتعارض مع ديننا وتراثنا الإسلامي، ولاشك في أن هذا التناقض يُوقع الطفل في حيرة نفسية واضطراب فكري خاصة أن كثيرًا من هذه المواد الإعلامية لا يعبر عن تراثنا ولا يتوافق مع قيمنا الإسلامية، بل يصطدم معها ويقوض الهوية الإسلامية في نفوس الناشئة.

ومعالجة هذا التحدي تكون بتوحيد الخطاب التربوي والإعلامي بما ينسجم مع الثقافة الإسلامية، ويؤكد على قيمة النظام والالتزام به بوصفه واجبًا دينيًا ومجتمعيًا، قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ «المائدة 2».

الدراسات السابقة:

1. دراسة الركبان (2016) بعنوان: أساليب التنشئة الأسرية وعلاقتها بالقيم الاجتماعية لطلاب المرحلة الابتدائية من وجهة نظر مديري المدارس والمعلمين والمرشدين التربويين بمدينة الرياض. سعت الدراسة إلى التعرف على أساليب التنشئة الأسرية التي تتبعها بعض الأسر، ومدى علاقتها بالقيم الاجتماعية، وذلك من وجهة نظر (560) من مديري ومعلمي ومرشدي المدارس الابتدائية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقام بتطبيق أداة الدراسة (الاستبيان) على عينة من العاملين في المدارس الابتدائية الحكومية النهارية بمدينة الرياض. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها:

• وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن للأسرة دورًا بارزًا في تنمية قيمة الاعتماد على النفس لدى الأبناء.

• تأكيد دور الأسرة في تعزيز قيمة احترام الأنظمة والقوانين.

•إ سهام الأسرة في تنمية قيمة الطموح التعليمي والمهني لدى الأبناء.

• اتفاق أفراد العينة على فاعلية الأسرة في غرس القيم الاجتماعية بشكل عام.

• وجود إدراك لمخاطر بعض الأساليب التربوية الخاطئة على قيمة الاعتماد على النفس، وكذلك على قيمة الطموح التعليمي والمهني.

• كما أظهرت النتائج ألا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول دور الأسرة في تنمية القيم الثلاث (الاعتماد على النفس، احترام الأنظمة والقوانين، الطموح التعليمي والمهني)، وكذلك حول محاذير الأساليب التربوية على قيمة احترام الأنظمة والقوانين وذلك باختلاف متغير المهنة.

• في المقابل أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات العينة حول محاذير الأساليب التربوية على قيمة الاعتماد على النفس تعزى لمتغير المهنة، وجاءت الفروق لصالح المعلمين.

2. دراسة Saputri & Marzuki (2021) بعنوان: دور الوالدين والمجتمع في التربية القيمية والتربية المدنية. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأسرة والمجتمع في غرس قيم التربية المدنية لدى الأطفال، من خلال تحليل مدى إسهام الوالدين وقادة المجتمع في ترسيخ القيم المدنية لدى النشء، واستخدمت الدراسة منهج المراجعة الأدبية حيث تم تحليل البيانات ودراستها بطريقة استقرائية، وكشفت نتائج الدراسة عن أن الأسرة والمجتمع يشكلان عاملًا مؤثرًا في تكوين القيم لدى الأطفال، سواء تلك المكتسبة من الوالدين أو من البيئة المجتمعية المحيطة. كما أوضحت أن مشاركة الأسرة والمجتمع في التربية القيمية تظهر من خلال ممارسات يومية مثل تعزيز ثقافة التعاون واحترام النظام والحفاظ على البيئة والتوجيه عند ظهور سلوكيات سلبية، كما أشارت الدراسة إلى وجود تحديات في غرس هذه القيم في حال غياب البيئة الداعمة داخل الأسرة أو المجتمع.

3. دراسة الحبسي (2023) بعنوان: دور الأسرة العمانية في تنشئة الأبناء على قيم المواطنة: دراسة في ولاية بوشر. سعت الدراسة إلى استكشاف دور الأسرة العُمانية في تنشئة الأبناء على قيم المواطنة، من خلال تحليل مفهوم المواطنة وقيمها ومؤشراتها، إضافةً إلى تكوين تصور حديث حول إسهامات الأسرة العُمانية في هذا المجال والتعرف على أبرز التحديات التي تعيق أداء الأسرة لهذا الدور التربوي، وقد تناولت الدراسة أربعة أبعاد رئيسية لقيم المواطنة تعمل الأسرة على غرسها لدى الأبناء وهي: الولاء الوطني، التسامح وقبول الآخر (بما في ذلك الاختلاف القبلي والمذهبي)، الالتزام بالقوانين الوطنية، والتعاون والمشاركة المجتمعية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي، كما اعتمد الباحث على أداة الاستبانة الإلكترونية التي وُجّهت إلى عينة من أولياء الأمور في ولاية بوشر بلغ عددهم (408) مشاركاً. وقد كشفت نتائج الدراسة عما يلي:

• تلعب الأسرة دوراً بالغ القوة في ترسيخ قيمة الولاء الوطني لدى الأبناء.

• تقوم الأسرة بدور قوي جداً في تنشئة الأبناء على قيمة التسامح وقبول الآخر.

• تؤدي الأسرة دوراً قوياً في تعزيز الالتزام بالقوانين الوطنية لدى الأبناء.

• تسهم الأسرة بشكل كبير جداً في تنمية روح التعاون والمسؤولية المجتمعية لدى الأبناء.

• أظهرت النتائج وجود دور قوي جداً للأسرة في دعم الأبعاد الكلية لقيم المواطنة.

4. دراسة حليم وعبد التواب (2023) بعنوان: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التربية على المواطنة: دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانوية. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية في المجتمع المصري، وذلك من خلال دراسة أدوار كل من: الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، والمؤسسة الدينية في هذا السياق.

وقد استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي، مع الاعتماد على مقياس إلكتروني جرى تصميمه خصيصاً لجمع البيانات، واستهدفت الدراسة عينة عشوائية من طلاب المرحلة الثانوية بلغ عددها (220) طالباً تم اختيارهم بطريقة الصدفة. وقد أظهرت النتائج فاعلية مرتفعة لبعض أدوار الأسرة من أبرزها: تشجيع الأبناء على احترام الديانات السماوية، إتقان العمل، المحافظة على نظافة البيئة، حب الوطن، احترام قوانينه، والحفاظ على مرافقه وموارده. كما أظهرت الدراسة أداءً مرتفعاً للمدرسة في عدد من الأدوار التربوية منها: الحرص على أداء تحية العلم وترديد النشيد الوطني يومياً، توجيه الطلاب للتعامل الإيجابي مع زملائهم من ديانات مختلفة، وتزويدهم بالمعرفة حول تاريخ الوطن وجغرافيته، فضلاً عن تأكيد المناهج الدراسية على حب الوطن وخدمته. وأما ما يتعلق بدور وسائل الإعلام كشفت النتائج عن ارتفاع مستوى تأثيرها في التربية على المواطنة، لا سيما من خلال البرامج التي تبرز الإنجازات الحديثة للدولة (مثل المدن الصناعية، المستشفيات، والمؤسسات الخدمية)، وتغطية الأحداث الوطنية والدينية التي تعزز قيم الوحدة الوطنية، إلى جانب البرامج الحوارية التي تناقش القضايا الجارية في المجتمع. أما بالنسبة لدور المؤسسة الدينية فقد أظهرت الدراسة فاعلية واضحة تمثلت في تأكيد الخطاب الديني على القيم الأخلاقية مثل النظافة، الأمانة، الصدق، والعمل، بالإضافة إلى تركيزه على أهمية أمن الوطن وسلامته، والدعوة إلى التعايش والتسامح، إلى جانب استخدام الطقوس والشعائر الدينية وسيلة للتوعية الدينية وغرس القيم الوطنية.

5. دراسة Sharma & Mishra (2023) بعنوان: دور الأسرة في التعامل مع الطفل المخالف للقانون. هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الوحدة الأسرية على سلوك الأطفال في دور الملاحظة بولاية غوجارات وإلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه الأسرة في حياة الأطفال المحرومين من الرعاية، وقد تناولت الدراسة عدة خصائص أسرية مثل: الأسر السليمة، الأسر ذات العائل الواحد، وجود زوج الأم أو زوجة الأب، الأجداد المقيمون مع الأطفال، العنف الأسري، غياب أحد الوالدين، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والتربية الأخلاقية، ودراسة العلاقة بين هذه الخصائص وتحول الأطفال إلى أحداث جانحين أو أطفال في صراع مع القانون. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام أسلوب العينة القصدية. وقد تم اختيار أربع وخمسين ملفًا لقضايا مرفوعة ضد أحداث من دار الملاحظة في ولاية غوجارات لاستخدامها في هذه الدراسة، وكان لكل مراهق تقرير حالة موثق أو تهمة جنائية موجهة ضده من قبل ضابط المراقبة أو موظف المدرسة أو أحد الوالدين أو ضابط إنفاذ القانون، وتم الاعتماد على مصادر ثانوية في مراجعة الأدبيات مثل أوراق بحثية من "المراجعة الأمريكية لعلم الاجتماع"، ودراسات سابقة، وأعمال علمية منشورة لمؤلفين من الهند وخارجها. كما تم استخدام مواقع إلكترونية مثل: ssrn.com، jstor.org، ndltd.org، inflibnet.ac.in، أما البيانات الأولية فقد تم جمعها من خلال استمارة مقابلة منظمة، خلال الفترة من مارس 2022 إلى مايو 2022. وتم تطبيق هذه الاستمارة على الأطفال المقيمين في دور الملاحظة ودور رعاية الأحداث في ولاية غوجارات، وأظهرت النتائج أن تركيبة الأسرة واستقرار البيئة المنزلية والتجارب الأسرية لها تأثير كبير على احتمالية انحراف الأطفال، مما يؤكد أهمية دور الأسرة في الوقاية من السلوك الجانح. كما أظهرت النتائج أن غياب المودة ووجود العنف والعدائية داخل الأسرة بالإضافة إلى التدني التعليمي للآباء كلها عوامل ترتبط بشكل واضح بالسلوك الجانح لدى الأطفال. كما

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من الأطفال الجانحين ينتمون إلى أسر ذات مستوى تعليمي متدنٍ ودخل محدود ووضع وظيفي ضعيف، إلى جانب غياب واضح للرقابة الأبوية أو وجود بديل بالغ للإشراف. وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى تأثير كبير للحرمان الاجتماعي والاقتصادي وضعف الإشراف الأسري في تعزيز احتمالات الانحراف السلوكي لدى الأطفال.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أولًا: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أ. من حيث المنهج:

استخدمت دراسات كل من الركبان (2016)، والحبسي (2023)، وSharma & Mishra (2023) المنهج الوصفي التحليلي، وهو نفس المنهج الذي اعتمدته الدراسة الحالية، مما يشير إلى انسجام في الأسلوب البحثي عند معالجة موضوعات تتعلق بالتنشئة الأسرية والقيم. أيضًا، استخدمت دراسة حليم وعبد التواب (2023) والحبسي (2023) المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي، وهو قريب في طبيعته من المنهج الذي اعتمدته الدراسة. من ناحية أخرى، اختلفت دراسة Saputri & Marzuki (2021) عن الدراسة الحالية، حيث اعتمدت على المنهج الاستقرائي القائم على المراجعة الأدبية وليس جمع البيانات الميدانية، مما يجعلها أقل ارتباطًا بالطبيعة التحليلية التي تنتهجها الدراسة الحالية.

ب. من حيث الأهداف:

تشترك دراسة كل من الركبان (2016)، والحبسي (2023)، وSharma & Mishra (2023) وحليم وعبد التواب (2023) في التركيز على دور الأسرة في غرس القيم (كالمواطنة، والولاء، والتعاون، واحترام القوانين)، وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع هدف الدراسة الحالية في استكشاف دور التنشئة في تعزيز احترام القوانين. كما أن دراسة Sharma & Mishra (2023) وإن كانت تركز على الأحداث الجانحين، إلا أنها هدفت إلى توضيح أثر غياب التنشئة السليمة على احترام القانون، مما يدعم موضوع الدراسة الحالية من زاوية مغايرة.

ج. من حيث الأدوات:

استخدمت أداة الاستبانة دراسات كل من الركبان (2016)، والحبسي (2023)، وحليم وعبد التواب (2023)، وهي نفس الأداة التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية، مما يعزز موثوقية المقارنة ويدعم طبيعة الأدوات الكمية في هذا المجال. من ناحية أخرى استخدمت دراسة Sharma & Mishra (2023) استمارة مقابلة منظمة وهي أداة نوعية. كما أن دراسة Saputri & Marzuki (2021) لم تعتمد على أدوات ميدانية، بل اتبعت تحليلًا نظريًا من خلال مراجعة الأدبيات.

د. من حيث العينة:

تتفق الدراسة الحالية مع الحبسي (2023) حيث ركزت كلتاهما على أولياء الأمور تحديدًا الأسرة ككيان فاعل مباشر في التربية القيمية، كما تقارب تركيز دراسة Sharma & Mishra (2023) ودراسة Saputri & Marzuki (2021) على دور الأسرة كمصدر تنشئة في دعم تحليل عينة الدراسة الحالية. من ناحية أخرى تناولت دراسة الركبان (2016) آراء العاملين في المدارس، وليس أفراد الأسرة أنفسهم. كما أن دراسة حليم وعبد التواب (2023) استهدفت الطلاب وليست الأمهات.

ثانيًا: ما تميزت به الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة

- تركز الدراسة الحالية بشكل مباشر على الأمهات كمصدر أساسي للتنشئة، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على فئات خارجية (طلاب، معلمون، مرشدون...).
- تخصيص الدراسة لقيمة واحدة وهي "احترام القوانين" بوصفها محورًا أساسيًا، بينما معظم الدراسات السابقة تناولت مجموعة من القيم بشكل عام أو ركزت على المواطنة كمفهوم شمولي.
- دمج منظور الثقافة الإسلامية في تحليل مفهوم احترام القوانين وأساليب التنشئة، وهو بعد أصيل وفريد لم تتطرق إليه الدراسات الأخرى، مما يعكس طابعًا دينيًا وثقافيًا خاصًا للدراسة.
- سياق الدراسة المحلي (مدينة حائل) يضفي طابعًا جغرافيًا جديدًا، حيث لم تتناول الدراسات السابقة هذا السياق تحديدًا.
- توسّع أهداف الدراسة الحالية لتشمل: قياس مستوى الوعي، وتحليل الأساليب، ورصد التحديات، واقتراح الحلول، بخلاف دراسات ركزت على جانب واحد فقط من هذه الجوانب.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراســــــــة متضمنا منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، والعينة، وأداة الدراسة، والصدق والثبات، وكذلك بين الإجراءات التي اتبعتها الباحثة في عملية التطبيق، بالإضافة إلى الطرائق الإحصائية التي تم استخدامها في المعالجة للوصول إلى النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.

1. منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي في هذه الدراسة لملائمته لطبيعتها، ويعتمد المنهج الوصفي على وصف ما هو كائن وتفسيره، وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، وتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة، والتعرف على المُعتقدات والاتجاهات عند كل من الأفراد والجماعات وطرائقها في النمو والتطور.

وقد استخدمت الباحثة مصدرين أساسيين لجمع المعلومات اللازمة، وهما:

- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث حيث قامت الباحثة بجمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، وذلك لدراسة المفردات وتجميع المعلومات اللازمة للوصول لعلاقات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.
- **المصادر الثانوية:** وتم ذلك من خلال البحث في الكتب والمقالات والدوريات والتقارير والمنشورات والأبحاث العلمية المنشورة، والانترنت بغرض إثراء ومعالجة الإطار النظري للبحث.

2. مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أمهات مدينة حائل بالمملكة العربية السعودية، وقد بلغ عددهم أكثر من (75000) أم، وذلك وفقا للإحصائيات الصادرة من وزارة الاقتصاد والتخطيط لعام 2022م.

كما تم استخدام جدول معادلة مورجان وكريسبي في اختيار العينة لأن تعميم العينة على مجتمع الدراسة كبير جدًا.

وقد بلغ حجم العينة العشوائية (400) أم، ووصلت حصيلة جمع الاستبانات إلى (396) استبانة من أصل (400) استبانة، بنسبة (99%)، وبلغ عدد الاستبانات المفقودة (4) استبانات، بنسبة (1%)، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة:

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية للدراسة

نوع المتغير	المستويات	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	المرحلة الثانوية فأقل	78	19.7
	المرحلة الجامعية	282	71.2
	الدراسات العليا	36	9.1
	الجملة	**396**	**100**
العمر	من 30 سنة فأقل	62	15.7
	أكثر من 30 سنة	334	84.3
	الجملة	**396**	**100**

ويتضح من الجدول (1) والمتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية، وهي: المحافظة التعليمية حيث تم تقسيم أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث تم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات هن: المرحلة الثانوية فأقل، المرحلة الجامعية، الدراسات العليا، ويلاحظ أن الغالبية من عينة الدراسة هم حملة المرحلة الجامعية، حيث بلغ عددهم (282) أماً، وبلغت نسبتهم (71.2%) من حجم أفراد عينة الدراسة، ثم يليهم حملة المرحلة الثانوية، وبلغ عددهم (78) أماً، ونسبتهم (19.7%) من حجم أفراد عينة الدراسة، ثم يليهم في المرتبة الثالثة من حملة الدراسات العليا، وبلغ عددهم (36) أماً، ونسبتهم (9.1%) من حجم أفراد عينة الدراسة.

ويتضح كذلك توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر، حيث تم تقسيمهم إلى مجموعتين هن: من 30 سنة فأقل، وأكثر من 30 سنة، ويلاحظ أن الغالبية من عينة الدراسة هم أكثر من 30 سنة، حيث بلغ عددهم (334) أماً، وبلغت نسبتهم (84.3%) من حجم أفراد عينة الدراسة، ثم يليهم من 30 سنة فأقل، وبلغ عددهم (62) أماً، ونسبتهم (15.7%) من حجم أفراد عينة الدراسة.

3. أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات عن دور التنشئة الأسرية في تعزيز قيمة احترام القوانين لدى الأبناء من وجهة نظر الأمهات في مدينة حائل، وتكونت من (25) فقرة في صورتها الأولية والنهائية، ويتكون القسم الأول: البيانات الأساسية لعينة الدراسة وتشمل متغير المؤهل الدراسي والعمر.

القسم الثاني: يتكون من أداة بها أربعة محاور أساسية ويندرج تحتها عدد من الفقرات، بلغ مجموعها الكلي (25) فقرة. والجدول (2) يوضح عدد المحاور وعدد الفقرات والنسبة المئوية للفقرات بعد مقارنتها بالعدد الكلي.

جدول (2)

توزيع مجالات الدراسة وفقرات كل منها والنسب المئوية للفقرات

رقم المحور	المحور	مجموع الفقرات	النسبة المئوية
1	وعي الأم بأهمية احترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية	6	24

2	دور الأم في تعزيز احترام القوانين لدى الأبناء وفق القيم الإسلامية	7	28
3	التحديات المعاصرة التي تواجه الأمهات في ضوء المتغيرات الثقافية	6	24
4	مقترحات لتعزيز احترام القوانين في إطار الثقافة الإسلامية	6	24
المجموع		25	100

4.صدق الأداة الدراسة:

يعد الصدق من الأمور المطلوب توافرها في الأداة لبيان مدى قدرة كل فقرة من فقراتها على قياس ما وضعت لقياسه، وللتحقق من صدق الأداة عُرضت الاستبانة على محكمَين من ذوي الخبرة والمختصين في مجالات الإدارة التربوية، وأجمعا على صدقها وملائمتها لقياس المحاور التي وضعت من أجلها، وذلك بعد إجراء التعديلات المناسبة في ضوء ملاحظات المحكمين وتوجيهاتهم، **والملحق (2)** يوضح استبانة الدراسة في صورتها النهائية.

5. ثبات الأداة للدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الاستبانة، قامت الباحثة بحساب معامل الثبات بطريقة (ألفا كرو نباخ) لجميع محاور الاستبانة والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3)

معاملات الثبات تبعاً لأبعاد الاستبانة

المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرو نباخ
وعي الأم بأهمية احترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية	6	0.67
دور الأم في تعزيز احترام القوانين لدى الأبناء وفق القيم الإسلامية	7	0.82
التحديات المعاصرة التي تواجه الأمهات في ضوء المتغيرات الثقافية	6	0.83

مقترحات لتعزيز احترام القوانين في إطار الثقافة الإسلامية	**6**	**0.83**
الثبات الكلي للأداة	**25**	**0.84**

يوضح الجدول (3) أن جميع محاور الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات عالية وتراوحت بين (0.67)، و(0.83)، وبلغ الثابت العام للأداة (0.84)، وذلك يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بقيمة ثبات عالية.

6.المعالجات الإحصائية:

تمت معالجة البيانات الميدانية وفقا لطبيعة الدراسة باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، (SPSS)، عن طريق المعالجات الإحصائية الآتية:

- تم استخدام التوزيعات التكرارية والنسب المئوية التي تهدف إلى التعرف على تكرار الاجابات لدى أفراد عينة الدراسة.
- تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لحساب الاتساق الداخلي لجميع محاور أداة الدراسة وكذلك للأداة ككل.
- استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة وترتيب درجة أهمية كل متطلب.
- تم استخدام اختبارات (ت) (T-Test) للكشف عن الفروق، وذلك لدقته في الحكم على محاور أداة الدراسة من خلال تعيين الدلالة الإحصائية لها.
- استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لدراسة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة.

7. الاعتبارات الأخلاقية:

تم اعداد هذه الدراسة وفقًا لسياسة جامعة حائل وإرشاداتها، وتم مراعاة الجوانب الأخلاقية والموضوعية عند استخدام المعلومات المتحصل عليها لغرض هذه الدراسة، كما تم توظيف مختلف المعلومات والبيانات لغرض البحث العلمي فقط، وكان ذلك التوظيف بتجرد ومسؤولية عالية بما في ذلك الالتزام الأدبي والعلمي بخصوصية بعض المعلومات ومصادر الحصول عليها وتوثيقها توثيقا علمياً.

نتائج الدراسة

تضمن هذا الفصل عرضًا للنتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل البيانات إحصائيًا، وتمثل هذه النتائج وجهات نظر أفراد الدراسة وفقا لأبعاد تضمنتها أداة الدراسة، وتسهيلًا لعرض نتائج الدراسة فقد تم تصنيفها وفقًا لأسئلة الدراسة بحيث تمت الإجابة عن كل سؤال على حده.

وقد تم إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة من عينة الدراسة باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

معيار الحكم على النتائج:

تمت الإجابة على المحاور الثلاثة باستخدام مقياس ليكرت (Likert) الثلاثي، وكان معيار الحكم على " دور التنشئة الأسرية في تعزيز قيمة احترام القوانين لدى الأبناء من وجهة نظر الأمهات في مدينة حائل (كبيرة- متوسطة- قليلة)، ويوضح الجدول (4) ذلك.

جدول (4)
معيار الحكم على نتائج الدراسة

المتوسط الحسابي (طول الخلية)	درجة الاستجابة
من 1 إلى 1.66	قليلة
من 1.67 إلى 2.33	متوسطة
من 2.34 إلى 3	كبيرة

ولتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الإجابة، اعتمدت الدراسة ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المحاور للأداة ككل ومستوى الفقرات في كل محور، وقد حددت الدراسة درجة تطبيق المبادئ حسب المحك المعتمد.

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

تم الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال تحليل البيانات، والتركيز على أعلى متوسط للفقرة وأدنى متوسط للفقرة وتفسير نتائجهما ومقارنتها بالدراسات السابقة وذلك كما يلي:

أولا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس

وللإجابة على السؤال الرئيس الذي نصه" ما دور التنشئة الأسرية في تعزيز قيمة احترام القوانين لدى الأبناء من وجهة نظر الأمهات في مدينة حائل"؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة ومحاورها، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداة الدراسة مرتبة ترتيبا تنازليا

رقم المحور	ترتيبه	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	وعي الأم بأهمية احترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية	2.98	0.10	كبيرة
2	2	دور الأم في تعزيز احترام القوانين لدى الأبناء وفق القيم الإسلامية	2.97	0.12	كبيرة
3	4	التحديات المعاصرة التي تواجه الأمهات في ضوء المتغيرات الثقافية	2.53	0.48	كبيرة
4	3	مقترحات لتعزيز احترام القوانين في إطار الثقافة الإسلامية	2.94	0.19	كبيرة
المتوسط الحسابي العام			2.86	0.16	كبيرة

يبين الجدول (5) أن دور التنشئة الأسرية في تعزيز قيمة احترام القوانين لدى الأبناء من وجهة نظر الأمهات في مدينة حائل جاءت بدرجة كبيرة بشكل عام وبدرجة كبيرة لمحاور الدراسة، مما يعني أن عينة الدراسة ترى وجود درجة فاعلية كبيرة في دور التنشئة الأسرية في مدينة حائل، كما يلاحظ أن محور وعي الأم بأهمية احترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية جاء في المرتبة الأولى وحصل على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.98)، وانحراف معياري قدره (0.10)، وبدرجة تقدير كبيرة، بينما جاء محور دور الأم في تعزيز احترام القوانين لدى الأبناء وفق القيم الإسلامية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ(2.97)، وانحراف معياري قدره (0.12) وبدرجة تقدير كبيرة، أما محور مقترحات لتعزيز احترام القوانين في إطار الثقافة الإسلامية فقد جاء في المرتبة الثالثة وحصل على متوسط حسابي بلغ(2.94)، وانحراف معياري قدره (0.19) وبدرجة تقدير كبيرة، أما محور التحديات المعاصرة التي تواجه الأمهات في ضوء المتغيرات الثقافية فقد جاء في المرتبة الرابعة وحصل على متوسط حسابي بلغ(2.53)، وانحراف معياري قدره (0.48) وبدرجة تقدير كبيرة.

ويُعزى ذلك إلى وعي الأمهات المتزايد بأهمية احترام القوانين، بوصفه جزءًا أصيلًا لا يتجزأ من الالتزام الديني والثقافي، واستيعابهن العميق لارتباط النظام العام بمبدأ الطاعة الشرعية خاصة في ضوء ما أكدته الثقافة الإسلامية من مقاصد الشريعة التي تحفظ الحقوق وتحقق العدل، كما يُعزى إلى دور المؤسسات التربوية والدعوية في ترسيخ هذه القيم النظامية في المجتمع.

ثانيًا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول " ما مستوى وعي الأمهات بأهمية احترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية"؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات المتعلقة بالمحور الأول (وعي الأم بأهمية احترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	4	أعلّم أبنائي أن احترام القوانين ينسجم مع مبدأ العدل الذي يُعد من ركائز الثقافة الإسلامية.	2.98	0.18	كبيرة
2	3	أرى أن الامتثال للقوانين من ممارسات المسلم الملتزم بدينه وأخلاقياته.	2.98	0.15	كبيرة
3	6	أؤمن بأن القوانين العادلة وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة، خاصة في حفظ النفس والمال والحقوق.	2.98	0.14	كبيرة
4	1	أؤمن أن احترام القوانين يُعد من صور الالتزام الشرعي بطاعة ولي الأمر في غير معصية.	2.98	0.12	كبيرة
5	2	أدرك أن الشريعة الإسلامية تهدف إلى حفظ النظام العام، والقوانين تحقق هذه الغاية.	2.98	0.12	كبيرة
6	5	أرسّخ لدى أبنائي أن مخالفة القانون صورة من صور الإفساد في الأرض المنهي عنه شرعًا.	2.96	0.22	كبيرة

المتوسط الحسابي العام	2.98	0.10	كبيرة

يتضح من الجدول (6) أن مستوى وعي الأم بأهمية احترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية، جاءت كبيرة؛ وحصلت الفقرة (4) التي نصت على " أُعلّم أبنائي أن احترام القوانين ينسجم مع مبدأ العدل الذي يُعد من ركائز الثقافة الإسلامية " على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.98)، وبانحراف معياري قدره (0.18) وبدرجة تقدير كبيرة، بينما حصلت الفقرة (5) التي نصت على " أُرسّخ لدى أبنائي أن مخالفة القانون صورة من صور الإفساد في الأرض المنهي عنه شرعًا " على أقل متوسط حسابي بلغ (2.96)، وبانحراف معياري قدره (0.22) وبدرجة تقدير كبيرة.

ويُعزى ذلك إلى ترسخ مفاهيم الطاعة واحترام النظام في الخطاب الديني والتربوي داخل المجتمع السعودي، مما عزز من وعي الأمهات بضرورة ربط القوانين بالثقافة الإسلامية المستندة إلى مقاصد الشريعة، لا سيما في حفظ النفس والمصالح العامة فانعكس ذلك على أساليبهن في توجيه الأبناء.

ثالثا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

"ما دور الأمهات في تعزيز قيمة احترام القوانين لدى الأبناء"؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني (دور الأمهات في تعزيز قيمة احترام القوانين لدى الأبناء) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	6	أحرص على أن أكون قدوة عملية لأبنائي في احترام القوانين.	2.99	0.11	كبيرة
2	2	أحرص على تربية أبنائي على الانضباط واحترام القوانين، انطلاقًا من التوجيهات الإسلامية	2.98	0.13	كبيرة
3	1	أعتبر دوري في غرس قيمة احترام القوانين جزءًا من واجبي الشرعي كأم مسلمة	2.98	0.16	كبيرة

4	5	أعلّم أبنائي أن الالتزام بالقوانين تعبير عن الانتماء للمجتمع واحترام مصالح الآخرين	2.97	0.17	كبيرة
5	4	أعمل على تنمية الرقابة الذاتية لدى أبنائي، باعتبارها قيمة أخلاقية دعا إليها الإسلام	2.97	0.19	كبيرة
6	3	أوظف القصص القرآني والنبوي لترسيخ مفاهيم الطاعة والانضباط في نفوس أبنائي	2.95	0.22	كبيرة
7	7	أسهم في تعزيز قيمة احترام القوانين من خلال الحوار والتوجيه المستمر لأبنائي بلغة شرعية معاصرة.	2.95	0.24	كبيرة
المتوسط الحسابي العام			2.97	0.12	كبيرة

يتضح من الجدول (7) أن دور الأمهات في تعزيز قيمة احترام القوانين لدى الأبناء جاءت كبيرة؛ وحصلت الفقرة (6) التي نصت على " أحرص على أن أكون قدوة عملية لأبنائي في احترام القوانين " على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.99)، وبانحراف معياري قدره (0.11) وبدرجة تقدير كبيرة، بينما حصلت الفقرة (6) التي نصت على " أُسهم في تعزيز قيمة احترام القوانين من خلال الحوار والتوجيه المستمر لأبنائي بلغة شرعية معاصرة." على أقل متوسط حسابي بلغ (2.95)، وبانحراف معياري قدره (0.24) وبدرجة تقدير كبيرة.

ويُعزى ذلك إلى إدراك الأمهات لمسؤولياتهن التربوية والدينية، واستشعارهن لدورهن كقدوات مؤثرة في تشكيل سلوك الأبناء، انطلاقًا من مبادئ الثقافة الإسلامية التي تؤكد على القدوة الحسنة والتنشئة المبنية على القيم مع استخدام أساليب تربوية مستوحاة من القرآن والسنة، كذلك القيم والعادات لدى الشعب السعودي والتي تربى عليها جيلًا بعد جيل حتى أصبحت جزءًا من الوعي المجتمعي الذي يعزز الانتماء والاعتزاز بالهوية.

رابعا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

ما التحديات المعاصرة التي تواجه الأمهات في ضوء المتغيرات الثقافية؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث (التحديات المعاصرة التي تواجه الأمهات في ضوء المتغيرات الثقافية) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	ألاحظ أن عدم التزام القدوات كالأب أو المعلم بالقوانين يؤثر سلبًا على قناعة أبنائي بأهمية احترام القوانين	2.69	0.56	كبيرة
2	6	أجد أن بعض الأفكار الوافدة ترسخ لدى الأبناء مفاهيم خاطئة عن الحرية، بمعزل عن المسؤولية واحترام القوانين	2.66	0.58	كبيرة
3	5	أرى أن محتوى بعض مؤثري وسائل التواصل الاجتماعي (المشاهير) تُروج أحيانًا لثقافة عدم احترام القوانين	2.57	0.61	كبيرة
4	4	ألاحظ أن عدم وعي الأبناء بحجم العقوبات لمخالفي القوانين، وضعف فهمهم لارتباطها بالمخالفة يُضعف قناعتهم بأهمية احترام القوانين	2.50	0.69	كبيرة
5	1	أواجه صعوبة في ترسيخ قيمة احترام القوانين لدى أبنائي بسبب ما تنشره بعض وسائل الإعلام (مثل الإعلانات أو المسلسلات) من محتوى يشجع على مخالفة القوانين.	2.37	0.71	كبيرة
6	3	أعاني من ارتباك ابنائي نتيجة التناقض بين ما أزرعه فيهم داخل المنزل من قيم احترام القوانين، وما يشاهدونه من ممارسات مخافة في المجتمع	2.35	0.73	كبيرة
المتوسط الحسابي العام			2.53	0.48	كبيرة

يتضح من الجدول (8) أن التحديات المعاصرة التي تواجه الأمهات في ضوء المتغيرات الثقافية جاءت كلها كبيرة؛ وحصلت الفقرة (2) التي نصت على ألاحظ أن عدم التزام القدوات كالأب أو المعلم بالقوانين يؤثر سلبًا على قناعة أبنائي بأهمية احترام القوانين " على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.69)،

وبانحراف معياري قدره (0.56) وبدرجة تقدير كبيرة، بينما حصلت الفقرة (3) التي نصت على " أعاني من ارتباك ابنائي نتيجة التناقض بين ما أزرعه فيهم داخل المنزل من قيم احترام القوانين، وما يشاهدونه من ممارسات مخافة في المجتمع " على أقل متوسط حسابي بلغ (2.35)، وبانحراف معياري قدره (0.73) وبدرجة تقدير كبيرة.

ويُعزى ذلك إلى التحديات الثقافية التي فرضها الانفتاح الإعلامي والتأثير المتزايد للمحتوى الرقمي، وما يحمله أحيانًا من مضامين تتعارض مع القيم الإسلامية، مما زاد من صعوبة المهمة التربوية لدى الأمهات، خاصة في ظل غياب بعض القدوات الصالحة في البيئة المحيطة، ووجود نماذج مضللة تخالف منظومة الثقافة الإسلامية.

خامسا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

ما المقترحات التي تقدمها للأمهات لتعزيز احترام القوانين في إطار الثقافة الإسلامية؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات المتعلقة بالمحور الرابع (مقترحات لتعزيز احترام القوانين في إطار الثقافة الإسلامية) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	6	بناء علاقات التربوية القائمة على الثقة والحوار يُعزز من قدرة الأم على غرس هذه القيمة.	2.96	0.21	كبيرة
2	5	تتعاون الجهات التربوية والإعلامية والأمنية وغيرها لتقديم نماذج واقعية من القدوات الملتزمة بالقانون.	2.95	0.24	كبيرة
3	2	تفعيل الشراكة بين الأسرة والمدرسة في غرس قيمة احترام القوانين	2.94	0.24	كبيرة
4	3	دمج مفاهيم الطاعة والانضباط في المناهج الدراسية من منطلق إسلامي	2.93	0.27	كبيرة

5	1	ربط القوانين بالمبادئ الشرعية في الخطاب التربوي يُسهم في ترسيخها لدى الأبناء	2.92	0.28	كبيرة
6	4	أشجع على إنتاج محتوى إعلامي تربوي يعزز النظام والالتزام في ضوء القيم الإسلامية	2.90	0.30	كبيرة
المتوسط الحسابي العام			2.94	0.19	كبيرة

يتضح من الجدول (9) أن المقترحات التي تقدمها للأمهات لتعزيز احترام القوانين في إطار الثقافة الإسلامية جاءت كلها كبيرة؛ وحصلت الفقرة (6) التي نصت على " بناء علاقات التربوية القائمة على الثقة والحوار يُعزز من قدرة الأم على غرس هذه القيمة " على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.96)، وبانحراف معياري قدره (0.21) وبدرجة تقدير كبيرة، بينما حصلت الفقرة (4) التي نصت على " أُشجع على إنتاج محتوى إعلامي تربوي يعزز النظام والالتزام في ضوء القيم الإسلامية " على أقل متوسط حسابي بلغ (2.90)، وبانحراف معياري قدره (0.30) وبدرجة تقدير كبيرة.

ويُعزى ذلك إلى وعي الأمهات بأهمية الحوار التربوي وبناء العلاقة القائمة على الثقة مع الأبناء، وهو ما تؤكد عليه الثقافة الإسلامية من حيث أسلوب النصح بالحكمة والموعظة الحسنة، إضافة إلى اقتراحاتهن الواقعية التي تعكس إدراكًا لأهمية تكامل أدوار المؤسسات المختلفة في دعم هذا الجانب من التربية.

ثامنا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من الأمهات تُعزى إلى متغيرات المؤهل الدراسي، والعمر؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل البيانات لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الدراسة، ومقارنة هذه المتوسطات باستخدام اختبار (ت)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ للتحقق من دلالة الفروق التي تعزى لمتغيرات؛ المحافظة التعليمية، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، والتخصص، وسنوات الخبرة، والنوع الاجتماعي، على النحو التالي:

أ) متغير المؤهل الدراسي

تم إجراء تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أداء أفراد العينة وفقا لهذا المتغير، والجدول (10) يبين نتائج هذا التحليل.

جدول (10)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتوسطات أداء أفراد العينة وفقا **لمتغير المؤهل الدراسي**

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
وعي الأم بأهمية احترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية	بين المجموعات	0.01	2	0.00	0.41	0.66 غير دالة
	داخل المجموعات	3.71	393	0.01		
	المجموع	3.72	395			
دور الأم في تعزيز احترام القوانين لدى الأبناء وفق القيم الإسلامية	بين المجموعات	0.00	2	0.00	0.13	0.88 غير دالة
	داخل المجموعات	5.95	393	0.02		
	المجموع	5.95	395			
التحديات المعاصرة التي تواجه الأمهات في ضوء المتغيرات الثقافية	بين المجموعات	0.60	2	0.30	1.30	0.27 غير دالة
	داخل المجموعات	91.11	393	0.23		
	المجموع	91.71	395			
مقترحات لتعزيز احترام القوانين في إطار الثقافة الإسلامية	بين المجموعات	0.04	2	0.02	0.59	0.55 غير دالة
	داخل المجموعات	13.83	393	0.04		
	المجموع	13.87	395			
المجموع الكلي	بين المجموعات	0.04	2	0.02	0.78	0.46 غير دالة
	داخل المجموعات	9.62	393	0.02		
	المجموع	9.66	395			

يتضح من الجدول (10) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات أداء عينة الدراسة تعزى إلى متغير المؤهل الدراسي في جميع المحاور، مما يعني أن عينة الدراسة بغض النظر عن مؤهلهم ينظرون بدرجة متساوية إلى دور التنشئة الأسرية في تعزيز قيمة احترام القوانين لدى الأبناء بمدينة حائل.

ويُعزى ذلك إلى التقارب في الخلفية الثقافية الإسلامية لدى الأمهات بمختلف مستوياتهن التعليمية، حيث تلعب الثقافة الدينية المشتركة دورًا موحدًا في ترسيخ مفاهيم احترام النظام، مما قلل من تأثير التحصيل الأكاديمي في نظرة الأمهات نحو دور التنشئة الأسرية في تعزيز احترام القوانين.

ب) متغير العمر

وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري لجميع المحاور وفقا لمتغير العمر، تم اختبار ت (**T-test**) لمجموعتين مستقلتين حسب ما يشير إليه الجدول (11).

جدول (11)

نتائج اختبار ت(T-test) للكشف عن دلالة الفرق لدى عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر

المحاور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	قيمة الدلالة
وعي الأم بأهمية احترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية	من 30 سنة فأقل	62	2.93	0.19	4.55	0.00	دالة
	أعلى من 30 سنة	334	2.99	0.06			
دور الأم في تعزيز احترام القوانين لدى الأبناء وفق القيم الإسلامية	من 30 سنة فأقل	62	2.92	0.22	3.76	0.00	دالة
	أعلى من 30 سنة	334	2.98	0.09			
التحديات المعاصرة التي تواجه الأمهات في ضوء المتغيرات الثقافية	من 30 سنة فأقل	62	2.59	0.47	-1.07	0.28	غير دالة
	أعلى من 30 سنة	334	2.51	0.48			
مقترحات لتعزيز احترام القوانين في إطار الثقافة الإسلامية	من 30 سنة فأقل	62	2.85	0.30	3.57	0.00	دالة
	أعلى من 30 سنة	334	2.95	0.15			
المجموع الكلي	من 30 سنة فأقل	62	2.83	0.22	1.70	0.09	

	أعلى من 30 سنة	334	2.86	0.14			غير دالة

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

- أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات أداء عينة الدراسة تعزى إلى العمر لمحور (التحديات المعاصرة التي تواجه الأمهات في ضوء المتغيرات الثقافية).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين متوسطات أداء عينة الدراسة تعزى إلى العمر لمحاور (**وعي الأم بأهمية احترام القوانين في ضوء الثقافة الإسلامية، ودور الأم في تعزيز احترام القوانين لدى الأبناء وفق القيم الإسلامية، ومقترحات لتعزيز احترام القوانين في إطار الثقافة الإسلامية**)، وكانت لصالح الذين أعمارهم أكثر من 30 سنة.

ويُعزى ذلك إلى ما تملكه الأمهات الأكبر سنًا من رصيد معرفي وتجارب حياتية أسهمت في تعميق وعيهن بثقافة احترام القانون، واستحضارهن لمبادئ الثقافة الإسلامية التي تربين عليها، مما جعلهن أكثر قدرة على توجيه الأبناء نحو الالتزام بالنظام من منطلق ديني وأخلاقي.

النتائج والتوصيات:

اتضح مما سبق أن للتنشئة الأسرية دورًا فاعلًا وكبيرًا في تعزيز قيمة احترام القوانين لدى الأبناء وذلك من وجهة نظر الأمهات في مدينة حائل، كما أظهرت النتائج أن الأمهات يتمتعن بوعي مرتفع بأهمية احترام القوانين، ويرتبط هذا الوعي ارتباطًا وثيقًا بالثقافة الإسلامية التي تؤكد على الطاعة بالمعروف والعدل واحترام النظام ومراعاة الحقوق العامة؛ حيث جاء محور وعي الأم بأهمية احترام القوانين في المرتبة الأولى بمتوسط مرتفع (2.98)، مما يدل على عمق هذا الوعي المستمد من الثقافة الإسلامية كما بيّنت الدراسة أن الأمهات يقمن بأدوار متعددة في غرس هذه القيم من خلال القدوة الحسنة، والتوجيه المستمر والربط بين القوانين والمفاهيم الشرعية، مما يعكس إدراكهن لمسؤولياتهن التربوية والدينية على الرغم من التحديات الثقافية المعاصرة التي تواجههن، مثل تأثير الإعلام والمشاهير وتناقض النماذج السلوكية في المجتمع فإنهن يسعين إلى مواجهتها بوسائل تربوية أصيلة مستمدة من تعاليم الإسلام مما يؤكد دور الأم التربوي المباشر وإدراكهن لطبيعة هذه التحديات.

كما أنه لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير المؤهل الدراسي مما يعكس اتساق الوعي الثقافي والديني لدى الأمهات بمختلف مستوياتهن التعليمية، بخلاف متغير العمر الذي ظهرت فروق في عدة محاور لصالح من هن أكبر من 30 عامًا، مما يدل على تأثير الخبرة والنضج الثقافي في أداء الدور التربوي.

واستنادًا لما سبق توصي الباحثة بما يلي:

- تعزيز الوعي الثقافي الشرعي والتربوي لدى الأمهات بأهمية احترام القوانين، وذلك من خلال برامج تربوية ودورات تدريبية تعزز الربط بين القيم ومقاصد الشريعة الإسلامية.

- تفعيل الشراكة بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والدينية وتعزيز التكامل المؤسسي لغرس قيمة احترام القانون، بما يضمن تكامل الأدوار وتوحيد الخطاب التربوي.

- تشجيع وضبط المحتوى الإعلامي الهادف الذي يبرز أثر احترام القوانين في تعزيز الأمن المجتمعي الذي يستند إلى القيم الإسلامية.

- تفعيل الوعي القانوني من خلال دمج مفاهيم الانضباط والطاعة الشرعية في المناهج التعليمية، وربطها بمفاهيم المواطنة الصالحة واحترام النظام والانتماء والاعتزاز بالهوية.

- تعزيز الدراسات والبحوث لتناول موضوع احترام القوانين من زوايا متعددة وربطه بالواقع المعاصر والتحديات العالمية مثل:

تحليل المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام لرصد مدى حضور قيمة احترام القوانين، واقتراح سبل تطويرها بما يتماشى مع مقاصد الشريعة.

دراسة تأثير البرامج الإعلامية (وخاصة الكرتونية والموجهة للأطفال) على تشكيل سلوكيات احترام أو مخالفة الأنظمة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أساليب التنشئة الأسرية وعلاقتها بالقيم الاجتماعية لطلاب المرحلة الابتدائية من وجهة نظر مديري المدارس والمعلمين والمرشدين التربويين بمدينة الرياض. أحمد غرم الله الركبان (2016). مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد السادس المجلد الثالث.

- البداية والنهاية، اسماعيل ابن كثير الدمشقي، تحقيق حيي الدين ديب وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثالثة، 1424هـ-2013م.

- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧.

- التفسير الوسيط، محمد سيد طنطاوي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ - ١٩٩٨ م، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة.

- الثقافة الوافدة وعلاقتها بالتغير البنائي والوظيفي للأسرة دراسة ميدانية، منار أحمد السيد، المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة دمياط، العدد الرابع المجلد 11، 2022م.

- الجامع الكبير «سنن الترمذي»، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي المعروف بابن سعد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

- العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، أمين الشديفات و منصور الرشيدي، مجلة العلوم والدراسات الانسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية، العدد 5 المجلد 43، 2016م.

- المسؤولية الاجتماعية من المنظور التربوي الإسلامي، محمد محسن وآخرون، مجلة التربية جامعة الأزهر، العدد 194 المجلد 4، 2022م.

- الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى، 1417هـ، دار ابن عفان.

- تعزيز الوعي القانوني في المجتمع السعودي وأثره في حماية الممتلكات العامة، هاصم محمد مدخلي، المجلة العلمية كلية الشريعة القانون جامعة الأزهر، العدد 33 المجلد الأول، 2021م.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م، مؤسسة الرسالة.
- ثقافة احترام النظام وعلاقتها بكل من المسؤولية الاجتماعية والقيم والأخلاق الإسلامية لدى عينة من طلاب وطالبات جامعة الطائف، أحمد بن سعيد الحريري و نادية عبدالعزيز حسنين، مجلة التربية في جامعة الأزهر، العدد 171 المجلد 2، 2016م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، بدون تاريخ نشر، دار التربية والتراث.
- جمع القرآن الكرين الكريم حفظًا وكتابة، علي سليمان العبيد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
- درجة إسهام الثقافة الإسلامية في تعزيز مقومات الهوية الإسلامية في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة، ابراهيم محمد ابراهيم آل داوود، المجلة العلمية لكلية التربية جامعة أسيوط، العدد 4 المجلد 38، 2022م.
- دور الأسرة العمانية في تنشئة الأبناء على قيم المواطنة: دراسة في ولاية بوشر. يوسف بن عامر بن علي الحبسي. (2023). مجلة الخليل للعلوم الاجتماعية، العدد الأول المجلد الأول.
- شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق جماعة من العلماء
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
- طبيعة القيم دراسة مقارنة بين الإسلام والفلسفات الوضعية، أسماء سالم بن عفيف، مجلة الدراسات العربية كلية دار العلوم في جامعة المنيا، العدد 2 المجلد 46، 2022م.
- عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، أميرة عمارة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 4 المجدل 23، 2022م.
- فتوح البلدان، أحمد بن يحيى بن جابر البَلَاذُري، دار ومكتبة الهلال- بيروت، ١٩٨٨ م.
- مؤسسات التنشئة الإجتماعية فى التربية على المواطنة: دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانوية. رانيا رمزي؛ حليم عبد التواب، إيمان الشحات. (2023). مجلة كلية الآداب - جامعة بني سويف، العدد 24 المجلد(67).

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Saputri, R. M., & Marzuki, M. (2021). The role of parents and society in value education and civic education. Jurnal Civics: Media Kajian Kewarganegaraan, 18(2), 268-275.

Sharma, S., Mishra, K. K. (2023). The Role of Family in Relation to Child in Conflict with Law. International Journal of Research and Analytical Reviews (IJRAR), 10(3), 982-992.

Halstead, J. M., & Taylor, M. J. (1996). Values in Education and Education in Values. London: Falmer Press.